



نشرة إعلامية

INFCIRC/675

Date: 10 July 2006

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ وردت من
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الوكالة بشأن رسالة موجّهة من الأمين العام
لجامعة الدول العربية إلى المدير العام

١ - تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، مرفقاً بها رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجّهة من السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى المدير العام.

٢ - وعلى ضوء الطلب الذي عبر عنه الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في رسالته المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، مرفق طيه كل من رسالته ورسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية على سبيل إعلام جميع الدول الأعضاء.

المرفق

سفارة الجمهورية العربية السورية
فيينا

معالى الدكتور محمد البرادعي،
المدير العام لوكالة الطاقة الذرية،

أتشرف بإرفاق الرسالة الموجهة من معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، والمؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، إلى معالي الدكتور محمد البرادعي المدير العام لوكالة الطاقة الذرية، بشأن قيام الحكومة البريطانية بمساعدة إسرائيل على إنتاج أسلحتها النووية عن طريق إمدادها بالماء التقيل في عام ١٩٥٨، وكذلك إمدادها بالعديد من المواد المحظورة التي تُستخدم في صناعة الأسلحة النووية مثل اليورانيوم والبلوتونيوم؛ مما أدى إلى الإسراع في تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي في عام ١٩٩٦، وذلك حسب الوثائق البريطانية الرسمية التي تم الكشف عنها مؤخرًا.

وتجدر الإشارة إلى أن رسالة الأمين العام لجامعة المذكورة أعلاه جاءت معطوفة على رسالته السابقة إلى معاليكم المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وأود أن أبلغ معاليكم طلب الأمين العام لجامعة الدول العربية النظر في إحاطته علمًا بالخطوات التي ترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بها للتحقق من المعلومات الواردة في رسالته المرفقة والتي تؤثر على الأمن في الشرق الأوسط وعلى الجهود الدولية ودور الوكالة في تدعيم نظام عدم الانتشار في العالم.

ويُرجى من معاليكم التكرم بتوزيع هذه الرسالة ورسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية على الدول الأعضاء في الوكالة.

(توقيع) السفير صفوان غانم
المندوب الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية في فيينا

جامعة الدول العربية
الأمين العام

٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٨

معالي الدكتور محمد البرادعي،
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إلحاقاً برسالتي المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن الوثائق البريطانية الرسمية التي تم كشفها حول بيع بريطانيا لإسرائيل أحد المكونات الرئيسية لبرنامجها النووي، أتشرف بأن أكتب إليكم مرة أخرى بعد كشف النقاب عن المزيد من الأنباء الخطيرة بشأن مساعدة إسرائيل في بناء برنامجها النووي بما يمكنها من إنتاج الأسلحة النووية حيث قامت الحكومة البريطانية بإمدادها بالعديد من المواد المحظورة التي تُستخدم في صناعة الأسلحة النووية مثل الليثيوم والبلوتونيوم. وقد أشارت الأنباء إلى أن الحكومة البريطانية قامت ببيع مادة الليثيوم لإسرائيل التي تمكنها من صناعة أسلحة نووية، وقامت أيضاً بتزويدها بكمية من البلوتونيوم، والتي أشارت التقارير إلى أنه بالرغم من صغر حجمها إلا أنها مكنت إسرائيل من الإسراع في تطوير برنامجها النووي في عام ١٩٦٦.

إن الكشف عن هذه الأنباء المهمة، بالإضافة إلى الأنباء السابقة التي أشارت إلى بيع المملكة المتحدة ٢٠ طناً من الماء الثقيل إلى إسرائيل في عام ١٩٥٩، يستدعي الإسراع في التحقيق في مدى مسؤولية الحكومة البريطانية في مساعدة إسرائيل في إنتاج أسلحتها النووية.

وأعتقد أنكم تتفقون معي في أن تقادم هذه القضية لا يعفي الدول المعنية من مسؤولياتها، و لا يزيل مخاطرها وآثارها على المنطقة. وهي توکد ما يتربّد في أذهان الكثيرين من الانحياز والانتقائية في تطبيق مفاهيم منع الانتشار، كما تؤثر في مصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار.

وقد سبق لي أن طلبت إجراء تحقيق رسمي بشأن هذه الأنباء لإيضاح الحقائق والملابسات المرتبطة بهذه الحوادث وما لها من تداعيات سلبية على الأمن الإقليمي وعلى الجهود الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

لذا أرجو التفضل بالنظر في إهاطي علماً بالخطوات التي ترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بها للتحقق من هذه المعلومات التي تؤثر على الأمن في الشرق الأوسط، وعلى الجهود الدولية دور الوكالة في تدعيم نظام عدم الانتشار.

(توقيع) عمرو موسى